

الإصلاح السياسي والإداري في مصر القديمة ابان عصر الدولة القديمة والوسطى (٢٦٨٦-١٦٥٠ ق.م)^(١)

م. سرمد حميد إسماعيل
قسم التاريخ/ كلية التربية/ ابن رشد للعلوم الإنسانية
sarmad.h@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د. بشرى عناد محمد الخليلي
قسم التاريخ/ كلية الاداب/ جامعة بغداد
bushra.m@coart.uobaghdad.edu.iq

الاستلام (Received) :	٢٠٢٦ / ٠١ / ١٣	التعديل (Revision) :	٢٠٢٦ / ٠١ / ٢٦
القبول (Accepted) :	٢٠٢٦ / ٠٢ / ٠٢	النشر (Published) :	٢٠٢٦ / ٠٩ / ٣٠



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المستخلص: يتناول هذا البحث دراسة تحليلية للتطور الهيكلي للإدارة والحكم في مصر القديمة، بوصفه أحد أبرز مظاهر الإصلاح السياسي التي أسهمت في بناء الدولة المصرية وترسيخ استمراريته، ويسعى البحث إلى تتبع مسار الإصلاحات السياسية والإدارية منذ مرحلة التأسيس في عصر الدولة العتيقة (٢٦٨٦-٢١٨١ ق.م) إلى ذروة النضج الإداري والسياسي في عصر الدولة الوسطى (٢٠٥٥-١٦٥٠ ق.م).

ويعتمد البحث على استقراء العلاقة الجدلية بين حركة الإصلاح السياسي والإداري من جهة، ودرجة الاستقرار الداخلي وفاعلية الدولة من جهة أخرى، وتخلص الدراسة إلى أن فاعلية وجدوى الإصلاحات السياسية والإدارية التي شكلت عامل مهم في تحديد مسار قوة الدولة المصرية أو ضعفها، بحيث أدى تآكل النظام المركزي حتماً إلى فترات الاضمحلال والفوضى، في حين مثلت إعادة تأسيس هذا النظام المركزي القاعدة الأساسية التي انطلقت منها كل نهضة حضارية تالية.

الكلمات الافتتاحية: الإصلاح السياسي، الإصلاح الإداري، المركزية.

Abstract: This research presents an analytical study of the structural development of administration and governance in ancient Egypt, as one of the most prominent manifestations of political reform that contributed to building the Egyptian state and consolidating its continuity. The research seeks to trace the course of political and administrative reforms from the foundational stage

in the Old Kingdom era (2686–2181 BCE) to the peak of administrative and political maturity in the Middle Kingdom era (2055–1650 BCE).

The research adopts an inductive approach to the dialectical relationship between the movement of political and administrative reform on the one hand, and the degree of internal stability and state effectiveness on the other. The study concludes that the effectiveness and viability of political and administrative reforms constituted an important factor in determining the course of the Egyptian state's strength or weakness, such that the erosion of the central system inevitably led to periods of decline and chaos, while the re-establishment of this central system represented the fundamental base from which every subsequent civilizational renaissance launched.

Keywords: Political reform, Administrative reform, Centralization.

المقدمة: تمثل مصر القديمة نموذج تاريخي لنشأة الدولة المركزية وتطورها، فقد استطاعت عن طريق مرحلتين هما عصر الدولة القديمة والوسطى، أن تستحدث إصلاحات متعاقبة أسهمت في تحقيق استمرارية حضارية استثنائية ولم تكن هذه الاستمرارية وليدة الصدفة، فقد كانت نتاج تفاعل واع بين الإصلاحات السياسية والإدارية من جهة، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية الداخلية والخارجية من جهة أخرى، وهذه العلاقة شكلت الأساس الذي قامت عليه عملية بناء الدولة وإعادة بنائها، ولمواجهة تحديات الانهيار، وتمهيد الطريق أمام نهضات حضارية لاحقة.

تعد الإصلاحات السياسية من الدعائم الأساسية لبناء الدولة وتطورها عبر العصور، إذ تمثل استجابة مهمة لمتطلبات التغيير المجتمع وتطور البنى السياسية، وتقدم الدولة المصرية القديمة نموذج للتطوير الإداري المنظم، فقد شهدت الإصلاحات التنظيمية التي استهدفت تعزيز فاعلية الجهاز الحكومي وترسيخ سلطة الدولة، ويتجلى هذا المسار الإصلاحي بوضوح في مرحلتي الدولة القديمة والوسطى، فقد تطورت الهياكل الإدارية لتواكب التوسع الحضاري وتستجيب للتحديات الداخلية والخارجية في علاقة جدلية تجعل من الإصلاح أداة لتحقيق الاستقرار ومن الاستقرار شرط لاستمرار الإصلاح وتطوره.

أولاً: التطور الهيكلي للإدارة المركزية في الإصلاح السياسي والإداري.

أن عمليات الإصلاح السياسي والإداري تعد ركيزة مهمة في مسار تشكل الدولة وتطورها التاريخي، باعتبارها مركزية للتكيف مع التغيرات وإعادة هيكلة الأنساق السياسية. وفي هذا السياق، تبرز تجربة

مصر القديمة كنموذج فريد للتطور المؤسسي المنظم، فقد أنشأت نسق إداري متكاملًا قام على سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي استهدفت تفعيل أداء الجهاز الحكومي وتدعيم مرتكزات السلطة المركزية^(٢). وقد تجسدت هذه الإصلاحات في إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية، واستحداث أنماط تنظيمية مبتكرة كان في مقدمتها منصب الوزير خلال عهد الملك (زوسر)^(٣) عهد الأسرة الثالثة، فاضطلع وزيره (إمحتوب)^(٤) بهذا المنصب الرفيع، حاملاً ألقاباً تُعكس مكانته وتشعب مسؤولياته مثل (مدير القصر) و(حامل خاتم ملك مصر السفلى)، وهو ما مثل نقلة مهمة في هيكل الحكم والإدارة، وأرسى تقليد استمر وتطور عبر عصور الدولة القديمة^(٥).

ويمكن تتبع تطور هذه الإصلاحات عن طريق المراحل التاريخية الرئيسة على النحو التالي؛ أولها تركزت الجهود الإصلاحية في عصر الدولة القديمة (الأسرات من الثالثة حتى السادسة) (٢٦٨٦-٢١٨١ ق.م) المرحلة التأسيسية على بناء الهيكل الإداري المركزي للدولة، فقد تبلور النظام الإداري الهرمي الذي اتسم بالتدرج الوظيفي وتقسيم المهام، وشهدت هذه الفترة تطور مبكر لأنظمة الجباية والتوزيع، مما أرسى قواعد الاقتصاد الإداري الذي اعتمد عليه الجهاز الحكومي في إدارة موارد الدولة.

أضافة إلى نظامها المركزي في عصر الدولة الوسطى (الأسرات الحادية عشرة والثانية عشرة) (٢١٣٤-١٦٥٠ ق.م)، فجاءت إصلاحات الدولة الوسطى لتؤسس لمرحلة جديدة من التطور الإداري، وأبرز ملامحها في تطوير النظام الإداري الإقليمي عن طريق تعزيز نهج اللامركزية الإدارية بشكل مدروس، وفضلاً عن جانب تنظيم أكثر كفاءة لإدارة المشاريع والموارد، مما مهد الطريق لعصر من الاستقرار والازدهار^(٦).

ثانياً: التشكيل السياسي والإداري خلال عصر الأسرات المبكرة في عصر العتيق (الأسرات الأولى والثانية) (٣١٥٠-٢٦٨٦ ق.م).

تقدم لنا تلك الفترة الزمنية مثال ملهم للإصلاح السياسي على يد الملك مينا (نارمر)^(٧)، الذي شهد عهده سلسلة من الإصلاحات التأسيسية التي أصبحت النواة الحقيقية لأنظمة الحكم في تاريخ مصر القديمة^(٨) ومن أبرز هذه الإصلاحات:

أ. توحيد مملكتي الشمال والجنوب.

يُمثل توحيد شطري مصر (الشمال والجنوب) أحد أبرز المنعطفات الحاسمة في التكوين السياسي والحضاري لمصر القديمة، والذي تجسد بشكل فعلي في عهد الملك مينا (نارمر) حوالي عام ٣١٥٠ ق.م. وقد شهدت الفترة السابقة لهذا الإنجاز محاولات متعددة للتوحيد، تُوجت بقيام الأسرة الحاكمة الأولى التي مثلت بداية العصر التاريخي لمصر الموحدة، ويمكن النظر إلى عملية التوحيد على أنها مشروع دولة متكامل، تضمن إعادة هيكلة البنى الإدارية والرمزية للمجتمع المصري، فمن الناحية الإدارية تم

إنشاء نظام حكم مركزي متطور مع تعيين حكام للأقاليم، أما رمزياً، فتم دمج الرموز الدينية والشعارات الملكية للشمال والجنوب مثل تاجي الوجهين القبلي والبحري في إطار شرعية سياسية واحدة^(٩). وقد أسفر هذا المشروع التوحيدي عن تغيير جذري في طبيعة الدولة المصرية من كيانات متفرقة إلى كيان سياسي موحد، مهد لقيام أحد أطول الأنظمة السياسية استقرار في التاريخ الإنساني، واتخذ الملك مينا (نارمر) من مدينة (منف)^(١٠) Memphis عاصمة سياسية جديدة، على حين حافظت مدينة (أون) (هليوبوليس)^(١١) على مكانتها كمركز ديني بارز، وقد مثل هذا التوحيد تنويع لجهود بذلتها مراكز القوى في الدلتا والجنوب معاً، وبرغم من أن هذا الكيان الموحد قد شهد فترات من الضعف واللامركزية، فإن البلاد عادت في بعض الحقب إلى الانقسام السياسي والجغرافي، فخضعت أقاليمها لحكومتين منفصلتين إحداهما في الوجه القبلي، والأخرى في الوجه البحري، وأدى هذا الانقسام إلى إشعال الصراعات بين الحكومتين، مما انعكس سلباً على استقرار البلاد وأمنها، وجعلها مطمع لدول الجوار التي سعت لتحقيق مكاسب سياسية وتوسعية على حساب أراضي الحكومتين المتنازعتين^(١٢).

تشكل عملية التوحيد السياسي في أواخر عصر الأسرات المبكرة، والتي ترمز لها لوحة نارمر، مدخلاً أساسياً لفهم تطور البنية السياسية والدينية للدولة المصرية الموحدة وتكشف القراءة التحليلية للنقوش المعاصرة والشواهد الأثرية عن تبلور عملية أيديولوجية متكاملة ارتكزت على مفهوم الملكية المقدسة، فقد مثل انتقال السلطة إلى كيان مركزي موحد تجسيد لاندماج قوى الشمال والجنوب في شخص الحاكم، وقد مثل هذا التغيير الإصلاح الجوهرى الأول في تاريخ الدولة المصرية، ليس فقط على المستوى السياسي بتأسيس السلطة المركزية، بل أيضاً على المستوى الأيديولوجي بتقديم الملك بوصفه حامي للبلاد وتجسيد للقوى الإلهية^(١٣) وفي مقدمتها الإله (حورس)^(١٤).

وبذلك، أسست هذه العملية الأيديولوجية المتكاملة لشرعية دينية-سياسية موحدة، جعلت طاعة الملك واجبة على جميع طبقات الهرم الاجتماعي، بدء من كبار الموظفين وانتهاء بعامّة الشعب، وقد شكل هذا التداخل المحكم بين السلطة الدينية والسلطة السياسية إصلاح في تحقيق الاستقرار الداخلي والحفاظ على الوحدة الوطنية^(١٥).

ب. توحيد الأقاليم وإنشاء العاصمة المركزية.

أدى توحيد شطري مصر الشمال (الدلتا) والجنوب (الصعيد) إلى ضرورة إنشاء عاصمة مركزية تُدار منها شؤون البلاد سياسياً وإدارياً، فجاء تأسيس مدينة (منف) ليلبي هذه الحاجة، مؤدي دور مهم في الحفاظ على كيان الدولة الناشئة وتماسكها، فقد اتخذتها السلطة المركزية قاعدة لإصدار القرارات الإدارية والسياسية والعسكرية، كما أسهم موقعها الاستراتيجي في التصدي للهجمات التي كان يشنها الليبيون من

الغرب، ومواجهة التهديدات القادمة من الجنوب النوبي، فكانت بمثابة حاجز دفاعي متقدم وحجر الزاوية في حماية حدود الدولة الموحدة^(١٦) ومن هذه العاصمة انبثقت التشريعات التي نظمت شؤون الدولة، بدء من تحديد أعداد المجندين في الجيش لكل إقليم، وإرساء أسس التخطيط المركزي للموارد، وصولاً إلى إصدار ما عُرف بقانون العقوبات لضبط النظام بين أفراد المجتمع، وإنشاء نظام قضائي مركزي، قد شكلت منف نموذج إصلاحي يجمع بين المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ، والوحدة في التشريع والمرونة في التطبيق، والتكامل بين السلطات السياسية والعسكرية والقضائية^(١٧).

تُعد عملية التوحيد التي قادها الملك مينا (نارمر) نقلة تاريخية حاسمة في مسار الحضارة المصرية، فقد انتقلت البلاد من حالة التفتت السياسي إلى الوحدة الوطنية، فقبل هذا التوحيد كانت مصر تتكون من نظام إقليمي ضم ٤٢ إقليماً (٢٢ في مصر العليا و ٢٠ في مصر السفلى)، تمتع كل منها بقدر من الاستقلال النسبي تحت إدارة حاكم محلي^(١٨).

ت. الدور التأسيسي للجيش في بناء الدولة.

شكّلت الإصلاحات العسكرية أحد أبرز الإنجازات السياسية في عهد الملك مينا (نارمر)، فقد أولى هذا الحاكم اهتماماً بالغاً للجيش، وعمل على تزويده بأحدث الأسلحة المتاحة في عصره، مستفيداً من الموارد الطبيعية المحلية، ومستورد ما تعذر الحصول عليه محلياً لتأمين التفوق العسكري وقبل عهد مينا، كان الجيش مشتت وضعيف، ومصدراً للخطر نتيجة الانقسامات والتناحر بين الكتائب التابعة للممالك المتنافسة، فقام مينا بتوحيد هذه الكتائب تحت قيادة مركزية واحدة، ليتحول الجيش إلى درع واق يحمي حدود المملكة المصرية شمالاً وجنوباً^(١٩).

وبهذه القوة العسكرية المنظمة، استطاع نارمر تأمين نظامه السياسي الناشئ والتصدي للغارات المتكررة التي كان يشنها الليبيون من الغرب والنوبيون من الجنوب، ولم يقتصر دور المؤسسة العسكرية على الدفاع عن الحدود فحسب، فقد أصبحت أداة فعالة في تثبيت دعائم الحكم وتوسيع دائرة النفوذ جنوباً، وقد أسست هذه التغييرات العسكرية الدعائم الأولى لنشأة أول جيش نظامي مركزي في التاريخ المصري، الذي تطور في العصور اللاحقة ليصبح ركيزة أساسية في الدفاع عن كيان الدولة، وتوسيع حدود نفوذها، وضمان استقرار الحكم عبر العصور^(٢٠).

ثالثاً: الإصلاحات الإدارية والمركزية السياسية: تطور نظام الحكم في عصر الدولة القديمة (الاسرات من الثالثة إلى السادسة) (٢٦٨٦-٢١٨١ ق.م).

برز خلال عصر الدولة القديمة عدد من الملوك الذين أسهموا بإصلاحات سياسية مؤثرة، ويُعد الملك زوسر (نثري خت) من أبرزهم، فعزز هذا الملك مركزية الدولة عن طريق ترسيخ النظام الملكي المقدس، فلم يكتف بكونه ممثلاً للإله على الأرض، فقد عزز مكانته باعتباره ابناً للإله (رع)^(٢١) ووسيط بين

العالمين الإلهي والبشري، وأسهمت هذه المكانة الدينية السياسية في تحصين النظام الحاكم من أي محاولات تمرد، ومركزة السلطات بين يدي الملك من دون معارضة فعالة من الشعب أو حكام الأقاليم، وقد أثمرت هذه الرؤية في عهده عن تأسيس حكومة مركزية قوية، أقسمت على الولاء للملك المطلق، مما أسس لنظام سياسي مستقر انعكس بصورة إيجابية على مختلف نواحي الحياة في الدولة المصرية خلال عهده والعصور التي تلتها^(٢٢).

يمثل الدور السياسي البارز الذي اضطلع به الوزير (إمحوتب) في تنفيذ رؤى الملك (زوسر) المركزية نقلة مهمة في تاريخ الإدارة المصرية القديمة، فقد أسهم في إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يضمن خضوع الأقاليم للسلطة المركزية في منف مباشرة، وعمل على ترسيخ سيطرة الحكومة المركزية عن طريق الحد من نفوذ الحكام المحليين وتعزيز ولائهم للعرش المصري القديم، مما مهد الطريق لبناء دولة مركزية قوية استمرت لعصور لاحقة^(٢٣).

وبفضل كفاءته الإدارية الفذة، أصبح منصب (الوزير) حجر الزاوية في الهيكل الإداري المصري، إذ تولى مسؤوليات عدة شملت الإشراف على الجهاز القضائي، وجمع الضرائب، وإدارة المشاريع العامة الكبرى، وقد استمر هذا النظام الإداري المتطور ليشكل الأساس المتين الذي قام عليه الحكم في مصر طوال عصر الدولة القديمة، مما يعكس متانة البناء المؤسسي الذي أسس له (إمحوتب)^(٢٤).

وعمل الملك (زوسر) على تعزيز المركزية السياسية عن طريق آليتين وهما إدارية تمثلت في تعيين حكام الأقاليم بقرارات ملكية مباشرة، بدلاً من الاعتماد الكلي على نظام الوراثة، مما عزز ولاء هؤلاء الحكام للسلطة المركزية في (منف) وأيديولوجية تمثلت في تعزيز الشرعية السياسية للملك عن طريق الربط المحكم بين العقيدة الدينية والحكم، فقد صور الملك بوصفه الممثل الأرضي للإلهين (بتاح) و(رع) على الأرض، وشكلت هاتان الآليتان معاً نموذجاً للإصلاح السياسي في عصر الدولة القديمة، جمع بين الحكم والدين لترسيخ دعائم الدولة المركزية الناشئة^(٢٥).

وأسهمت الإصلاحات التي قادها (إمحوتب) في تحقيق نقلة نوعية في البناء السياسي والإداري لمصر، محولاً الدولة إلى كيان أكثر مركزية، وقد وضع النموذج الذي ابتكره أسس راسخة أصبحت مثلاً يُحتذى به في الحكم، مهدت الطريق لازدهار الدولة القديمة، ولا سيما في عصر الأسرة الرابعة التي اشتهرت بعصر بناء الأهرامات^(٢٦).

ويصعد الملك (سنفرو) (٢٦٦٨-٢٦٤٩ ق.م) مؤسس الأسرة الرابعة، ليواصل نهج تعزيز المركزية الذي أرسى دعائمه أسلافه في حكم مصر، فعمل على تدعيم مكانة العاصمة (منف) وتوثيق الصلات بينها وبين الأقاليم^(٢٧)، كما طور أسس توظيف العقيدة الدينية في ترسيخ شرعية الحكم عن طريق التأكيد

على مكانته كممثل للإله (رع) على الأرض، مما عزز هيمنة السلطة المركزية وجعل منها سلطة ذات بعد ديني شامل^(٢٨).

واتسم عهد هذا الملك بتركيز السلطات في يد الحاكم، فقد مارس صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية واسعة في إطار النظام الملكي المصري القديم^(٢٩)، وما كان يُبدى له من تبجيل وتوقير يعكس مدى الرسوخ الأيديولوجي لسلطته، كما اشتملت مهامه على القيام بدور الكاهن الأكبر في الطقوس الدينية الرئيسية، مما عمّق التداخل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في مصر القديمة^(٣٠).

وبرغم من هذا التطور في صياغة العلاقة بين الدولة والشخصية الملكية، فإن إسهام (سنفرو) في هذا المجال تمثل في تعميق وتطوير النمط القائم من أسلافه عن طريق إضفاء مزيد من الوضوح والترسيخ على هذه المفاهيم، أكثر من كونه مقدماً لإصلاح سياسي جذري غير أن المجال الذي برز فيه (سنفرو) بأقصى صورة تمثل في سياسته الخارجية التوسعية، فقد اعتمد على جيش قوي ومنظم لتحقيق أهدافه، فانخرط في نشاط عسكري-اقتصادي متعدد الجوانب، وسعى لمد النفوذ المصري إلى ما وراء الحدود التقليدية، وقد تنوعت أدوات هذه السياسة بين البعثات التجارية، والعمليات العسكرية المحدودة، وبعض أشكال التبادل الدبلوماسي التي أسهمت في تعزيز المكانة الإقليمية لمصر^(٣١).

قاد (سنفرو) بنفسه حملات عسكرية وتجارية إلى النوبة لاستجلاب الذهب والماشية والأسرى، الذين تم توظيفهم في الأعمال الزراعية والإنشائية، وقد أسهمت هذه البعثات في تأمين الحدود الجنوبية وتعزيز موارد الدولة، وهو ما يمثل هدف سياسي مهم، ويتجلى البعد الإصلاحي في هذه السياسة عن طريق ربط الأمن الخارجي بالتنمية الداخلية، فقد وفرت الموارد القادمة من النوبة دعم مادي للمشاريع القومية الكبرى، وفي مقدمتها بناء الأهرامات^(٣٢)، كما ساهم توظيف الأسرى في توفير اليد العاملة اللازمة للأعمال الإنشائية والزراعية، مما خفف العبء عن الفلاحين المصريين هذا التكامل بين السياسة الخارجية والإصلاح الداخلي يعكس رؤية إصلاحية شاملة أدركت أن قوة الدولة تقوم على تأمين مواردها وتعزيز حدودها، وأن الاستقرار السياسي مرهون بقدرتها على توفير الرفاه الاقتصادي لمواطنيها^(٣٣).

وجّه (سنفرو) حملات إلى شبه جزيرة سيناء للسيطرة على مناجم النحاس والفيروز، التي استُخدمت في صناعة الأدوات والتماثيل المرتبطة بالطقوس الكهنوتية، وقد جمعت هذه الحملات بين الأبعاد الاقتصادية والدينية والسياسية، فقد مثّل الفرعون بصفته الكاهن الأكبر في الطقوس الرسمية، مما عمّق من شرعيته السياسية وقديسيته الدينية^(٣٤).

إلى ذلك، أرسل (سنفرو) بعثات دبلوماسية وتجارية إلى فينيقيا (لبنان الحالية) لاستيراد أخشاب الأرز الضرورية لبناء السفن الكبيرة، مما أسهم في تطوير الأسطول المصري وتعزيز القدرة على حماية الحدود البحرية وتوسيع النفوذ الإقليمي، ويُمكن قراءة هذه الأنشطة الخارجية المتعددة في إطار الإصلاح

السياسي الشامل، فقد عُدت تأمين الموارد الاستراتيجية وتعزيز القدرات العسكرية ركيزتين لتمكين الدولة المركزية، وساهمت العلاقات الدبلوماسية في ترسيخ المكانة الإقليمية لمصر، مما انعكس بصورة إيجابية على استقرارها الداخلي وهيبتها الدولية^(٣٥).

ويتجلى البعد الإصلاحى في هذه السياسة عن طريق الترابط العضوي بين تعزيز المكانة الخارجية للدولة وتطوير مؤسساتها الداخلية، فالنجاح في تنظيم بعثات بهذا الحجم وهذه الأهمية لم يكن ليتحقق لولا وجود جهاز إداري كفء قادر على التخطيط والتنسيق وتأمين الموارد اللازمة، كما أن عائدات هذه البعثات من الموارد الاستراتيجية ساهمت في تمويل المشاريع الداخلية وتعزيز قدرات الدولة، مما خلق دائرة إنتاجية متكاملة إصلاح داخلي يُنتج قوة خارجية، ونفوذ إقليمي يُغذي المزيد من الاستقرار الداخلي، وهذا التكامل بين البعدين الداخلي والخارجي هو جوهر الرؤية الإصلاحية التي أرساها (سنفرو)، والتي جعلت من السياسة الخارجية أداة لتعزيز الإصلاح الداخلي وليس بديلاً عنه^(٣٦).

وخلف الملك (خوفو) (حوالي ٢٥٨٩-٢٥٦٦ ق.م) والده الملك (سنفرو)، حاملاً رؤيته الإصلاحية في إدارة الدولة، ومستكملاً مسيرة البناء والتطوير التي أرساها سلفه، وقد اعتمد في حكمه على توظيف الدين والسياسة، فعمل على تعزيز مكانة الفرعون بصفته ابناً للإله (رع)، مما وفر لسلطته شرعية دينية متجذرة في المعتقدات المصرية، وهذا التوظيف للعقيدة الدينية امتداد طبيعي للإصلاح الأيديولوجي الذي تبلور في عهد أسلافه، فقد أصبحت الشرعية المقدسة للفرعون أساساً لتمرکز السلطة وتبرير سياساتها المركزية، واستفاد (خوفو) من الجهاز الإداري المتطور الذي ورثه عن والده، فوظفه في تنفيذ مشروعاته الضخمة، وفي مقدمتها الهرم الأكبر، الذي مثل ذروة الإنجاز المعمري والإداري في عصر الدولة القديمة، وشاهد مادي على قوة الدولة المركزية وكفاءة أجهزتها^(٣٧).

أما سياسة الملك (خوفو) تجاه الكهنوت في الدولة المصرية القديمة، فمن خلال رؤية إصلاحية متوازنة، نجح في تحويل العلاقة مع المؤسسة الدينية من نموذج تقليدي قائم على التعايش إلى نموذج أكثر تطوراً يقوم على الدمج والاحتواء، وتمثلت الركائز الإصلاحية لهذه السياسة في الدعم المالي والمعنوي وإعادة هيكلة العلاقة مع مراكز القوى عنه طريق احتواء النخبة الكهنوتية الدعم المادي والمعنوي إعادة تنظيم الهيكل الإداري عبر ربط المؤسسة الكهنوتية مباشرة بالبلاط الملكي وإعادة توزيع الصلاحيات بتعيين كبار الكهنة من قبل الملك، وتخصيص الموارد عبر الخزينة الملكية، ومثل هذا النهج إصلاح نجح في تحويل الكهنوت من منافس محتمل إلى شريك في مشروع الدولة تحقيق التوازن بين الاستقلالية الكهنوتية والسلطة الملكية، وتأسيس نموذج متوازن للعلاقة بين الدين والدولة، وتعزيز الشرعية المزدوجة السياسية والدينية لنظام الحكم^(٣٨).

وانفرد الملك (خوفو) في الحكم بذكاء عن طريق إعادة هيكلة السلطة السياسية من خلال تقليص صلاحيات حكام الأقاليم وإخضاعهم بشكل مباشر للسلطة المركزية في العاصمة، بهدف منع أي محاولة للانفصال عن الحكم المركزي، وسعى إلى تطوير الجهاز الإداري للدولة، وعمل على بناء إدارة هرمية يشمل تنظيم دقيق للوزراء والكتّاب والموظفين المُكلفين بمتابعة شؤون الأقاليم. وفي ظل هذا النظام، تغيير دور حاكم الإقليم إلى دور تنفيذي يركز على الإشراف والتطبيق، إذ أصبح مسؤولاً عن رفع التقارير الدورية إلى الملك عن جميع التفاصيل والإنجازات في نطاق إقليمه من دون أن تكون له صلاحية اتخاذ القرارات المستقلة خارج الإطار الذي تحدده القوانين والصلاحيات الممنوحة من السلطة الملكية^(٣٩).

أما على الصعيد الخارجي، فقد حققت سياسة (خوفو) نتائج ملموسة، إذ وجّه حملات إلى سيناء لاستخراج النحاس والفيروز وبلاد النوبة وفينيقيا لضمان تدفق الموارد الاستراتيجية، وساهمت هذه السياسة في تعزيز النفوذ المصري في المناطق المحيطة بالدلتا والصعيد ومحيطها الإقليمي، مما ساعد على الحفاظ على الوحدة السياسية التي أسسها أسلافه من قبله^(٤٠).

أما الهرم الأكبر الإنجاز الأبرز في عهد (خوفو)، فقد تجسدت فيه أبعاد متعددة؛ دينية عن طريق ارتباطه بمعتقدات البعث والخلود، وسياسية بما مثله من تجسيد لعظمة السلطة الملكية وثراء الدولة، وقد أسهم هذا الصرح العمراني الفريد في تعزيز هيبة مصر الخارجية، كما عزّز شرعية النظام الحاكم داخلياً، وشكل مشروع قومي وحّد المصريين حول هدف واحد، مما أسهم في تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي^(٤١).

ويرتبط هذا الإنجاز بالإصلاح السياسي والإداري من عدة جوانب كان الهرم الأكبر ثمرة طبيعية للإصلاحات الإدارية التي تطورت منذ عصر (زوسر) و(سنفرو)، فقد استلزم بناء هذا المشروع الضخم جهاز إداري بالغ الكفاءة قادر على التخطيط والتنسيق وتعبئة الموارد البشرية والمادية على نطاق غير مسبوق، ومثل الهرم تجسيد مادي لنجاح الإصلاح القائم على قدسية الملك ومركزية سلطته، فبهذا البناء عبر الملك عن مكانته الإلهية وقدرته على تسخير موارد الدولة لخدمة خلوده، وساهم المشروع في تعزيز الإصلاح الاجتماعي من خلال توفير فرص عمل موسمية للفلاحين في فترة فيضان النيل، مما خفف الضغط عن الاقتصاد وعزز الاستقرار الداخلي^(٤٢).

وعرفت سياسة الملك خفرع (٢٥٥٨-٢٥٣٢ ق.م)^(٤٣) في تتبع النهج الذي أرساه والده (خوفو)، فقد اتجه كلا الملكين إلى تعزيز مركزية الدولة عن طريق تقليص صلاحيات حكام الأقاليم، وإنشاء نظام رقابة مباشر على إداراتها، وتطوير الجهاز البيروقراطي التابع للسلطة المركزية. أما على صعيد الإصلاحات السياسية والدينية، فقد وُظِّفت العقيدة الدينية لتدعيم الشرعية السياسية عبر التأكيد على

مكانة الملك بصفته ابناً للإله (رع)، فقد شيد المعابد التي عززت من شرعيته الدينية والسياسية، مما جعل من سلطته امتداد للنظام الإلهي على الأرض^(٤٤).

أن عهد (خفرع) أتمم باستمرار الإصلاحات العمرانية العملاقة، وفي مقدمتها تشييد الهرم الثاني في الجيزة، وفضلاً عن تطوير تقنيات البناء وإدارة المشاريع الكبرى، مما مثّل تجسيد مادي لقوة الدولة ونفوذها داخلي وخارجي، وتميزت هذه الإصلاحات بالتكامل بين جوانبها المختلفة، فقد خدم كل منها في تعزيز مكانة الملك وتماسك الدولة واستقرار النظام الحاكم، وواصل إرسال البعثات الخارجية التي أسهمت في تدعيم الوجود المصري الإقليمي وتأمين الموارد اللازمة لمشاريعه^(٤٥).

أما الملك (منكاورع) (٢٥٣٢-٢٥٠٤ ق.م)^(٤٦) حفيد (خوفو) وابن (خفرع)، فقد حافظ على استمرارية السياسات الرئيسية في المجالات العمرانية والخارجية، وبناء هرمه في الجيزة، ويمكن قراءة هذا التغيير في سياق الإصلاح السياسي التي أبدأها (منكاورع) في سياسته الداخلية مثلت تكيف مع المتغيرات الاجتماعية، مما ساهم في امتصاص أي توترات محتملة مع النخب المحلية (حكام الأقاليم)، وهذه السياسة عكست وعي بأهمية الموازنة بين هبة السلطة المركزية ورضا الحكام، وهو توازن ضروري لاستدامة الاستقرار، وتظل هذه المرونة ضمن إطار الحفاظ على البنى الأساسية للدولة^(٤٧).

وتجلى هذا التوجه في خطوة غير مسبقة في تزويج ابنته الأميرة (خع ماعرع) من أحد نبلاء البلاط وهو (بتاح شبسس)، مما عدّه بعض الباحثين خروج على التقاليد الملكية الراسخة، وقد تباينت تفسيرات الباحثين حول دوافع هذه الخطوة؛ فمنهم من يراها محاولة إصلاحية لتطوير نظام الحكم، ومنهم من يعتبرها مجازفة سياسية كلّفت الأسرة الرابعة مكانتها لاحقاً^(٤٨).

شهد انتقال الحكم من الأسرة الرابعة إلى الخامسة تغيير مهم في بنية النظام السياسي، فقد برز دور الكهنة بشكل لافت في عهد الملك (أوسر كاف) (٢٤٩٨-٢٤٩١ ق.م)، وقد استفاد الملك الجديد من نفوذ الكهنة لتعزيز شرعيته، فمنحهم امتيازات واسعة، وجعل من معابد الشمس مراكز دينية وسياسية مهمة، فعمل على إنشاء أول معابد مخصصة لعبادة الشمس في أبو صير، وتأسيس تقليد جديد في العمارة الدينية استمر طوال الأسرة الخامسة وتطوير مفهوم الشرعية السياسية عبر الربط مع الإله (رع)^(٤٩)، إلا أن هذه السياسة أدت على المدى الطويل إلى إعادة توزيع السلطة، فقد أصبحت السلطة الملكية المطلقة التي تمتع بها ملوك الأسرة الرابعة أكثر تقيّد بنفوذ الكهنوتية، وهذا التغيير هو بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الدولة القديمة^(٥٠).

وشهدت نهاية عصر الأسرة السادسة تراجع حاد في سلطة الحكم المركزي، إذ تعاضم نفوذ الكهنة وزعماء الأقاليم على حساب سلطة الملك وفي محاولة لكسب الولاء، انتهج حكام هذه الأسرة سياسة

الإنفاق المكثف على المعابد، وأقاموا أبناء الحكام المحليين في البلاط الملكي لضمان ولائهم عن طريق أن هذه الإجراءات لم تحقق النتائج المرجوة، فقد أسهمت في تفاقم الأزمة، واندلعت احتجاجات اجتماعية وجهت انتقادات لاذعة للسلطة الحاكمة، وأفضت هذه التطورات إلى انهيار الأسرة السادسة، ومعها انتهى عصر الدولة القديمة^(٥١).

ثالثاً: الإصلاحات السياسية والإدارية في عصر الدولة الوسطى (٢١٣٤-١٧٨٢ ق.م).

من أبرز ملوكها الملك منتوحب الثاني (٢٠١٠-١٩٩٨ ق.م)^(٥٢) في عهده حدثت نقلة مهمة في تاريخ الحكم المصري. وقد شملت إصلاحاته المحاور التالية:

١. إعادة التوحيد السياسي والإداري وتأسيس الدولة الوسطى.

يُمثل إعادة توحيد مصر تحت حكم مركزي وعاصمة واحدة في إقليم (طيبة)^(٥٣) المحور الرئيسي للإصلاح السياسي والإداري في عهد (منتوحب الثاني)، فقد شهدت مصر مع نهاية الدولة القديمة دخول في مرحلة تاريخية عُرفت بعصر الانتقال الأول، تميزت بتفكك الوحدة السياسية وبروز قوى إقليمية متنافسة، إذ تحولت البلاد خلال هذه الفترة إلى كيانات إقليمية مستقلة، فقد عزز حكام الأقاليم نفوذهم المحلي على حساب السلطة المركزية، وبلغ الأمر حداً أن بعض هؤلاء الحكام تلقبوا بالألقاب الملكية^(٥٤). قاد هذا الصراع إقليمان هما إقليم أهناسيا (هيراكليوبوليس)^(٥٥) في وسط مصر، وإقليم طيبة في الصعيد، وبرز خلال هذا الصراع الملك (منتوحب الثاني)، الذي تولى الحكم في (طيبة)، واتخذ في بداية حكمه لقب (سعنخ كا رع) أي (رع يُحيي الروح)، ليشرع فور في خوض صراع سياسي وعسكري مع ملوك أهناسيا الذين كانوا يسيطرون على شمال مصر، وكان هدفه الاستراتيجي من هذا الصراع هو إعادة توحيد مصر تحت حكم مركزي قوي^(٥٦).

وبعد سلسلة من المعارك الضارية، توجت هذه الجهود بانتصار الملك (منتوحب الثاني)، والذي مثل منعطف تاريخي حاسم، إذ تحقق على إثره الإنجاز السياسي الأعظم إعادة توحيد شمال مصر وجنوبها في كيان سياسي واحد. تعزز هذا الإنجاز بسلسلة من الإجراءات الرمزية والعملية، فاتخذ من طيبة عاصمة للدولة الموحدة، وأعلن نفسه ملك على مصر العليا والسفلى، مجسد بذلك وحدة السلطة^(٥٧).

يمثل هذا الانتصار نهاية فعلية لفترة الاضمحلال الأول، وبداية لمرحلة جديدة في التاريخ المصري هي عصر الدولة الوسطى، التي قامت على أسس سياسية ودينية جديدة، كان أبرزها انتقال العاصمة إلى طيبة، ويُعد ما سبق انعكاس واضح لتآكل سلطة الملك وتراجع هيبة الحكم المركزي، ولمواجهة هذا الوضع، اعتمد (منتوحب الثاني) استراتيجية إصلاح عدة المستويات لإعادة البناء السياسي، ارتكزت على إعادة تأسيس السلطة المركزية، وتوحيد الإدارة الحكومية، واستعادة السيطرة على الموارد، وبناء

تحالفات مع النخب المحلية، وقد أسفرت هذه السياسات عن إعادة تكوين الدولة المصرية الموحدة، ووضع الأسس لنظام حكم مركزي فعال استمر طوال عصر الدولة الوسطى^(٥٨).

١. تأسيس السلطة الملكية المركزية.

عُدت بناء سلطة ملكية مركزية الركيزة الأساسية للسياسة الداخلية التي انتهجها الملك (منتوحتب الثاني) بعد توحيد مصر، وذلك بهدف معالجة أحد الأسباب الجوهرية التي أدت إلى سقوط الدولة القديمة، والمتمثل في تزايد نفوذ حكام الأقاليم (اللامركزية) ولتحقيق هذا الهدف، اتخذ الملك سلسلة من الإجراءات، وهي تقليص نفوذ حكام الأقاليم إداري، فقام بتعيين موظفين ملكيين أوثق ارتباطاً بالعاصمة طيبة، لتولي مهام المراقبة الإدارية والحد من الاستقلال الذاتي لهؤلاء الحكام^(٥٩).

اتخذ (منتوحتب الثاني) إجراءات حاسمة لمركزية الموارد الاقتصادية في الدولة، فقام بنقل إدارة موارد الأقاليم إلى الإشراف المباشر من العاصمة طيبة، وقد أسفر هذا الإجراء عن ضمان تدفق الثروات إلى الخزانة المركزية، وإضعاف قاعدة النفوذ المالي التي اعتمد عليها حكام الأقاليم^(٦٠) وبالتوازي مع ذلك، عمل على احتكار النشاط الاقتصادي الخارجي، فقد أسند إدارة البعثات التجارية والتعدينية المتجهة إلى سيناء وبلاد النوبة والصحراء الشرقية لاستخراج النحاس والفيروز والأحجار الكريمة، وقد أسهم هذا النشاط العسكري الاقتصادي المشترك بشكل كبير في تعزيز هيبة الملك، وأثبت قدرته على توفير الثروات للدولة والشعب، مما دعم في النهاية مركزية الدولة ووحدة كيانها السياسي^(٦١) ومن ثم إلى مؤسسات الدولة المركزية، مما يعني سحب صلاحية الإشراف على هذه الأنشطة الحيوية من حكام الأقاليم واحتكارها لصالح السلطة المركزية^(٦٢).

وأعاد تنظيم الجهاز الإداري للدولة، وطور منصب الوزير ليكون المنصب السياسي والإداري الأهم، بصفته اليد اليمنى للملك والمسؤول عن جميع إدارات الدولة وبالتوازي مع ذلك، عمل على تحقيق سيطرة كاملة على المؤسسة الدينية، فقلص من استقلالية المعابد والكهنة التي كانت أحد العوامل المؤثرة في انهيار الدولة القديمة، فقد أخضع الموارد الاقتصادية للمعابد وإدارتها لرقابة الدولة المباشرة، مما ضمن تحويلها من منافس محتمل إلى أداة داعمة للسلطة المركزية^(٦٣).

تعكس سياسة (منتوحتب الثاني) المتوازنة تجاه المؤسسة الدينية رؤية إصلاحية أدركت أن الاستقرار السياسي لا يقوم على القوة العسكرية وحدها، فقد يحتاج إلى شرعية ثقافية ودينية تضمن قبول السلطة^(٦٤)، فمن خلال تقليص النفوذ السياسي للكهنة مع الحفاظ على مكانتهم الدينية، استطاع تحقيق معادلة صعبة الحد من أي منافس محتمل للسلطة المركزية، وفي الوقت نفسه توظيف الرمزية الدينية لتعزيز هيبة الملك وتأكيد دوره بصفته حامي العقيدة والمختار من الآلهة^(٦٥).

أما على المستوى الإداري، فكان إخضاع موارد المعابد لرقابة الدولة مباشرة امتداداً طبيعياً لسياسة مركزية الموارد التي انتهجها، فقد ضمن بذلك تدفق الثروات التي كانت تذهب للمعابد إلى الخزنة المركزية، مما عزز قدرته على تمويل المشاريع العامة وإدارة الدولة بكفاءة، وهذا التكامل بين الإصلاح السياسي وتوظيف الدين للشرعية والإصلاح الإداري مركزية الموارد هو ما ميز رؤية (منتوحتب الثاني)^(٦٦). كما عزز هذه الاستراتيجية عبر تشييد معابد ومقابر ملكية ضخمة، أبرزها المعبد الجنائزي في (الدير البحري)، الذي جسّد سياسة الجمع بين القوة الملكية والشرعية الدينية، وقد حافظ من خلال هذه السياسة على الدور الكهنوتي في إطار النظام الحاكم، مستوعباً إياه في البنية السياسية الجديدة من دون المساس بقدسية عقيدة الأجداد الراسخة^(٦٧).

يُعد الملك (أمنمحات الأول) (١٩٩١-١٩٦٢ ق.م)^(٦٨)، إذ قاد عملية إصلاح سياسي وإداري شاملة تجلت في تأسيسه الأسرة الثانية عشرة، ونقله العاصمة من طيبة إلى مدينة (إت-تاوي) (القابضة على الأرضين) التي أنشأها قرب الفيوم، لتأكيد وحدة البلاد وترسيخ المركزية، وإداري لخلق جهاز بيروقراطي جديد بعيداً عن نفوذ النخب القديمة، ورمزي عن طريق تسمية المدينة التي جسدت وحدة الشمال والجنوب^(٦٩).

واتسم اختيار موقع (إت-تاوي)، فقد كان موقع وسيط يسهل منه السيطرة الإدارية والعسكرية على كلا القطرين مصر العليا والسفلى معاً، وأتاح هذا الموقع مراقبة التهديدات المحتملة من الشرق والغرب، وفضلاً عن تسهيل إدارة الحملات العسكرية وتأمين الحدود بشكل أكثر فعالية، وجمع القرار بين الميزة الجغرافية والكفاءة الدفاعية، مما عزز قدرة الدولة على حماية كيائها الموحد ومواجهة التحديات الخارجية^(٧٠).

واتبع (أمنمحات الأول) استراتيجية إصلاحية لتعزيز السلطة المركزية في إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ومركزية جميع السلطات في يد الملك مباشرة، ولمواجهة التحدي الذي مثله حكام الأقاليم الذين تعزز نفوذهم خلال عصر الاضمحلال الأول اتبع سياسة مزدوجة تقوم على تقليص صلاحياتهم مع إخضاعهم لرقابة موظفين ملكيين مركزيين، منحهم قدراً من الاستقلال الإداري والطمأنينة لضمان ولائهم في حين لم يتردد في اتخاذ إجراءات حازمة ضد أي تمرد أو عصيان، وشكلت هذه السياسة ضرورة حتمية في عصره، نظراً لما كان يتمتع به بعض حكام الأقاليم من نفوذ وقوة جعلتهم ندأ يصعب قهره، مما استدعى هذه المقاربة المتوازنة التي جمعت بين الحالة السياسية والمرونة الإدارية^(٧١).

كان نظام المشاركة في الحكم (الملك المشترك) الذي استحدثه (أمنمحات الأول) إصلاحاً سياسياً، استهدف معالجة إشكالية مزمنة في النظام الملكي المصري، تمثلت في فراغ السلطة عند انتقال العرش وما يترتب عليه من صراعات وعدم استقرار، فبإشراك ولي العهد (سنوسرت الأول)^(٧٢) (١٩٧١-١٩٢٦

ق.م) في الحكم، حقق أمنمحات عدة أهداف إصلاحية على المستوى السياسي لضمان الانتقال السلمي للسلطة وتجنب الصراعات على العرش، مما وفر استقرار سياسي طويل المدى للدولة الوسطى، وهو ما يفسر استمرار الأسرة الثانية عشرة في الحكم لنحو قرنين من الزمان على المستوى الإداري تمثل في التدريب العملي لولي العهد على إدارة شؤون الدولة، مما أتاح تولي حكام ذوي خبرة وكفاءة، انعكس إيجاباً على جودة الإدارة المركزية وفعاليتها، فعلى المستوى الأمني والعسكري شكل تعزيز الجيش وإقامة التحصينات الحدودية إصلاح إداري وأمني، فقد وفر البيئة الآمنة اللازمة لتنشيط التجارة الخارجية مع بلاد النوبة وبلاد بونت، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتأمين طرق التجارة، مما عزز مكانة الدولة وهبتها إقليمياً^(٧٣).

وهذه الإصلاحات نموذج متكامل للحكم جمع بين الحنكة السياسية والقوة العسكرية والرؤية الاقتصادية، وقد مثل عهد الملك (سنوسرت الأول) امتداداً طبيعياً لسياسات والده الإصلاحية، فقد التزم بمنهج (أمنمحات الأول) في إدارة شؤون الدولة داخلياً وخارجياً، واستفاد (سنوسرت الأول) من تجربته السابقة في المشاركة في الحكم (الملك المشترك) خلال حياة والده، مما منحه خبرة عملية في إدارة دفة الحكم وأهله لمواجهة التحديات^(٧٤).

بعد وفاة والده الملك (أمنمحات الأول)، عزز (سنوسرت الأول) الحكم المركزي مقتضياً أثر سياسة والده في تقليص نفوذ حكام الأقاليم، وجعلهم خاضعين بشكل مباشر للإدارة الملكية في العاصمة (إت-تاوي)، واعتمد في تحقيق ذلك على إنشاء شبكة إدارية متطورة من الكتبة والموظفين المرتبطين مباشرة بالقصر الملكي، وتطوير منصب الوزير ومنحه صلاحيات واسعة شملت الإشراف على الجهاز الإداري للدولة والشؤون الاقتصادية كما وظف الجيش كأداة متعددة الأغراض، فشن حملات على النوبة لتأمين الحدود الجنوبية والسيطرة على مناجم الذهب، وبنى حصون سمينة وقمينة كنقاط دفاع متقدمة، مما عزز هيبة الدولة ومكانتها الإقليمية، شكلت هذه السياسات امتداداً طبيعياً لإصلاحات (أمنمحات الأول)^(٧٥).

وظف (سنوسرت الأول) الجيش كأداة متعددة الأبعاد في سياسة الدولة، فقد شن حملات عسكرية منظمة في النوبة بهدف تأمين الحدود الجنوبية، والسيطرة على مناجم الذهب والموارد الطبيعية، وبناء سلسلة من الحصون المتقدمة مثل (سمينة) و(قمينة)، واستخدم القوة العسكرية لردع أي تمردات محتملة في الداخل، وتعزيز هيبة الدولة ومكانتها الإقليمية مثل جوهر الإصلاح في هذه السياسة بالربط الوثيق بين حماية الأقاليم وتعزيز الموارد المحلية؛ فالسيطرة على مناجم الذهب وفرت للدولة موارد ثابتة مكنتها من تمويل مشاريعها الإدارية والإنشائية من دون إرهاب الفلاحين بالضرائب^(٧٦).

أسفرت السياسة التي اتبعتها (سنوسرت الأول) عن تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي، وتعزيز الشرعية السياسية للدولة، مما أدى إلى إحياء الروح الوطنية وتأسيس نموذج حكم متكامل يُحتذى به وبهذا استطاع توظيف إمكانات الدولة كافة في خدمة مشروع الاستقرار والتنمية، معززاً بذلك مكانة الأسرة الثانية عشرة وترسيخ دعائمها، غير أن هذا النموذج الحاكم بدأ يضعف تدريجي بعد عهد (سنوسرت الثالث)، فقد شهدت الفترة التي تلتها تقلبات سياسية كبيرة، تعاقب على إثرها حكام ضعفاء لم يستطيعوا الحفاظ على تماسك الدولة، وأدت هذه التقلبات في النهاية إلى بداية عصر الاضمحلال الثاني، الذي اتسم بتفتت الوحدة السياسية وتآكل السلطة المركزية، وكانت تلك النتائج بمثابة انعكاس مباشر لتراجع سلطة الحاكم^(٧٧).

الفترة التي أعقبت عهد (سنوسرت الثالث) منعطف تاريخي، فقد كشفت عن هشاشة النموذج الإصلاحي في حين يفتقر إلى الاستمرارية، فبعد أن بلغت الدولة الوسطى ذروة قوتها بفضل الإصلاحات السياسية والإدارية التي أرساها ملوك الأسرة الثانية عشرة، بدأت مظاهر الضعف تظهر تدريجياً مع تعاقب حكام الأسرة الثالثة عشرة الذين افتقروا إلى الكفاءة الإدارية والرؤية الإصلاحية الواضحة، وقد أسفر هذا التراجع الإصلاحي عن نتائج كارثية تمثلت في تفتت الوحدة السياسية للدولة وانحيار السلطة المركزية، وبروز ثلاث كيانات سياسية متنافسة وهي مملكة طيبة في الجنوب، والهكسوس^(٧٨) في الشمال، وفضلاً عن الكوشيين التي ظهرت في أقصى الجنوب (بلاد النوبة)، ويُعد سيطرة الهكسوس على مصر السفلى وتأسيسهم أسرتهن الحاكمة في مدينة (أفارس)^(٧٩)، دليلاً قاطعاً على أن انهيار الإصلاح السياسي والإداري يخلق فراغ تستغله قوى خارجية، وأن استمرارية الدولة مرهونة باستدامة مؤسساتها الإصلاحية وليس فقط بقوة ملوكها الأوائل^(٨٠).

ويكمن البعد الإصلاحي في هذه المرحلة الانتقالية من خلال عدة جوانب شكلت إصلاح حقيقي أعاد تشكيل بنية الدولة المصرية، فمن ناحية شكلت فترة اللامركزية والانقسام أظهر أن استمرارية الدولة مرهونة بوجود مؤسسات مركزية قادرة على احتواء الأزمات، وهو ما دفع ملوك الدولة الحديثة لاحقاً إلى تطوير نظام إداري أكثر مرونة يجمع بين المركزية واللامركزية المدروسة، ومن ناحية أخرى، أدت مواجهة الهكسوس إلى تطوير الجيش المصري وتسليحه بأحدث الأسلحة مثل العجلات الحربية، مما خلق نواة لمؤسسة عسكرية محترفة أصبحت لاحقاً عماد الدولة الإمبراطورية، ومهد لقيام دولة مركزية قوية تستند إلى شرعية وطنية شاملة وإلى جانب ذلك، أنتجت فترة اللامركزية برغم سلباتها خبرات إدارية محلية استغادت منها الدولة الحديثة عند إعادة بناء الجهاز البيروقراطي (السياسي - الديني) المركزي وعُدت المرحلة الانتقالية البنية الأولى في بناء مسار النهضة الشاملة في الدولة الحديثة^(٨١).

الاستنتاجات:

١. تثبت هذه الدراسة أن الإصلاحات السياسية والإدارية كانت العامل الحاسم في نشوء الدولة المصرية القديمة واستمرارها الحضاري، وذلك عن طريق رصد العلاقة الجدلية بين طبيعة هذه الإصلاحات ومسارات القوة والضعف على امتداد العصور المصرية القديمة، فقد أظهر التحليل أن كل مرحلة من مراحل الازدهار ارتبطت عضوياً بترسيخ المركزية الإدارية وتطوير الجهاز الحكومي، بدء من توحيد الملك (مينا) الذي أسس لنموذج الدولة المركزية القائمة على المزج بين السلطة السياسية والشرعية الدينية، مرور بإصلاحات الدولة القديمة (زوسر، سنفر، خوفو) التي طورت البيروقراطية (السياسي- الديني) الملكية ونظام إدارة الموارد، ووصولاً إلى الإصلاحات في الدولة الوسطى (منتوحتب الثاني، أمنمحات الأول، سنوسرت الأول) التي أعادت بناء الدولة بعد الانهيار وطورت أنظمة الحكم اللامركزية.

٢. كشفت الدراسة عن علاقة عكسية واضحة، فقد تزامنت فترات الاضمحلال والانهيار مثل العصر الانتقالي الأول والثاني مع تآكل النظام المركزي وضعف البنى الإدارية، مما يؤكد أن استدامة الدولة ليست مجرد صدفة تاريخية، فقد كانت نتاج تراكمي لعمليات إصلاحية متصلة تستجيب للمتغيرات الداخلية والخارجية والأهم من ذلك، أن البحث بين أن إعادة بناء الدولة بعد كل انهيار كانت ترتكز بالضرورة على إحياء المركزية الإدارية وتطويرها مع استخلاص الدروس من أخطاء الماضي، مما يجعل الإصلاح القاعدة الصلبة التي انطلقت منها كل نهضة حضارية تالية.

الهوامش:

- (١) تم اقتباس سنوات حكم ملوك مصر القديمة والأسرات الحاكمة، نقلاً عن: (يُنظر: Clayton, Peter: Chronicle of the Pharaohs, (London: Thames & Hudson Ltd, 1994).
- (٢) ديورانت، ول، قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب محمود، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨ م)، ج ١، ص ٣٩.
- (٣) الملك (زوسر) (٢٦٦٨-٢٦٤٩ ق.م) أحد أبرز حكام مصر القديمة من الأسرة الثالثة، وقد خلف والده أو قريباً له (يرجح خع سخموي) آخر حكام الأسرة الثانية، اشتهر (زوسر) بكونه صاحب أول مشروع معماري ضخم من الحجر في التاريخ، فقد شيد في عهده أول هرم مدرج في منطقة سقارة وهذا الهرم يُعد نقلة مهمة في فن العمارة الجنائزية، وأرسى تقليد جديد في البناء بالحجر على نطاق واسع. (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 4-139: 7-1042: 9-823: 10-444: 24-95).
- (٤) الوزير (إمحتوب) من أبرز الشخصيات في عهد الملك (زوسر)، فقد جمع بين مجالات الهندسة والطب والكهنوت والسياسة، بلغت مكانته يُقدس كإله عبر العصور اللاحقة، وتقلد ألقاب عدة ومنها رئيس البناء، كبير الأطباء، الكاهن الأكبر للإله بتاح في منف، وكاتب الملك وهو منصب يعادل الوزير، يُنسب إلى إمحتوب

تصميم الهرم المدرج في سقارة، باعتباره أول بناء حجري ضخم في التاريخ، ووضع أسس تخطيط المقابر الملكية المعمارية التي تطورت لاحقاً إلى الشكل الهرمي الكامل. (يُنظر:

The New Encyclopedia Britannica, 6-266:18-110:18-414:23-775).

(٥) حسن، سليم: موسوعة مصر القديمة "في مدنية مصر وثقافتها في الدولة القديمة والعهد الإهناسي"، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٠م)، ج ٢، ص ١٤.

(٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤.

(٧) المعروف باسم نارمر، ويُنسب إليه توحيد شطري مصر (الوجهين القبلي والبحري) حوالي عام ٣١٥٠ قبل الميلاد، استخدم رموز بصرية لتأكيد سلطته وشرعية حكمه، فظهر في النقوش مرتدي التاج المزدوج (الأبيض للجنوب والأحمر للشمال)، وارتبط اسمه بالآلهة ليضفي قدسية على منصبه، اعتبره المؤرخ (مانيتون) مؤسس الأسرة الأولى. (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 15 Ed, (New York: Encyclopedia Britannica Management, 1998), p. 1085-1991).

(٨) Manetho : Text and translation in Manetho, translated by W.G. Waddell (Cambridge: Harvard University, 1940), pp.26-27.

(٩) السمنودي، مانيتون: الجيتانا "أسفار التكوين المصرية"، تحقيق: علي علي الأفقي، (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ص ٣١.

(١٠) منف من أعرق عواصم مصر القديمة، تعود نشأتها إلى عام (٣١٥٠ ق.م) أسسها الملك مينا (نعرمر) في أعقاب توحيدة لشطري مصر (الوجهين البحري والقبلي)، وعُرفت في النصوص المصرية القديمة باسم (إنب-حدج) (Ineb-hedj) بمعنى (الجدار الأبيض)، نسبة إلى أسوارها، في حين اشتهرت في المصادر الكلاسيكية (اليونانية والرومانية) باسم (ممفيس)، وقد حظيت المدينة بموقع استراتيجي بالغ الأهمية عند رأس دلتا النيل على الضفة الغربية للنهر (قرب ميت رهينة بمحافظة الجيزة حالياً)، ما جعلها حلقة وصل حيوية بين شمال مصر وجنوبها. (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 4-139: 7-1042: 10-444).

(١١) السمنودي، الجيتانا، ص ٣١.

(١٢) مختار، محمد جمال الدين: الحضارة المصرية القديمة "العصر الفرعوني: لمحة في تاريخ مصر السياسي والحضاري"، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، بلا.ت)، مج ١، ص ٩٣.

(13) Samuel Sharpe: The Early History of Egypt in Herodotus & Manetho, (London: Edward Nixon, 1836), p.61

(١٤) الإله (حورس) من أقدم الآلهة في الديانة المصرية القديمة، فقد احتلت مكانة مركزية جمعت بين الدين والسياسة، ومثل المصريون القدماء حورس بشكليين رئيسيين كصقر كامل، أو كإنسان برأس صقر، ويشير اسمه في اللغة المصرية القديمة (حور)، وقد ارتبط (حورس) ارتباط وثيق بمفهوم الملكية، فكانت عينه اليمنى ترمز إلى الشمس (عين رع) في حين مثلت عينه اليسرى القمر (عين حورس)، وتتجلى أهميته في الأسطورة المركزية التي تدور حوله يقتل الإله سث أخاه (أوزيريس)، فتقوم (إيزيس) زوجة (أوزيريس) بتجميع أشلاء جسد زوجها وإحيائه مؤقتاً، لتنجب منه (حورس) ليتحدى (ست) وينتصر عليه، يستلم الشرعية باستعادة عرش أبيه، وهو ما جعله النموذج الأسمي للملك الشرعي عند المصري القديم. (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 76: 6-969:10-660: 18-112:24-107).

- (١٥) مهران، محمد بيومي: الحضارة المصرية القديمة "الحياة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية"، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م)، ج ٢، ص ١٢٠.
- (16) Serena Love: Questioning the Location of the Old Kingdom Capital of Memphis, Egypt, (U.S: The Institute of Archaeology, July 2003), P.82.
- (١٧) هيردوت: هيردوت يتحدث عن مصر، تر: محمد صقر خفاجة، (القاهرة: دار القلم، ١٩٩٦م)، ص ٧٢.
- (18) Samuel, The Early History of Egypt, p.61
- (19) Spalinger, Anthony John: War in ancient Egypt : the New Kingdom, (Malden, MA : Blackwell Pub:2005), P.1-3.
- (٢٠) شنودة، زكي: موسوعة تاريخ الأقباط والمسيحية، (القاهرة: مطبعة أطلس، ١٩٦٦م)، ج ٤، ص ١٤.
- (٢١) الإله (رع) من أهم الآلهة في العقيدة المصرية القديمة، فقد احتل مكانة مركزية بصفته إله الشمس وراعي النظام الكوني (ماعت)، وتجلت أدواره في الخلق والإحياء والحماية، وهو يمثل النور والحياة، ويُصور على هيئة رجل برأس صقر تعلوه قرص الشمس، يحيط به شعبان الكوبرا (الأوريوس) الذي يرمز للحماية والسلطة الملكية. (يُنظر:
- The New Encyclopedia Britannica, 1-188: 3-377: 5-812: 5-746 : 17-418: 18-111: 18-148.
- (22) Baker, Rosalie; Baker, Charles: Ancient Egyptians: People of the Pyramids (USA: Oxford University Press, 2001), p.19.
- (٢٣) حسن، موسوعة مصر القديمة، ج ١، ص ٢٧٨-٢٧٩؛
- (24) The New Encyclopedia Britannica, 6-266: 7:1042: 18-110 : 18-414 : 23-775
Kahl, J: "Old Kingdom: Third Dynasty". In Redford, Donald (ed.) the Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt, (London: Oxford University Press, 2000). Vol.2, pp.591-592.
- (25) Ibid, Vol.2, pp.591-592.
- (26) Margaret R. Bunson: Encyclopedia of ancient Egypt (U.S. Margaret R. Bunson, 2002), P.32.
- (٢٧) الملك سنفرو (٢٦١٣-٢٥٨٩ ق.م) أحد أبرز حكام مصر القديمة ومؤسس الأسرة الرابعة، ويُلقب بـ(ملك الأهرامات)، لكونه أول من طوّر العمارة الهرمية بشكل متكامل، وشيد ثلاثة أهرامات كبر، وتزوج (سنفرو) من الملكة (حتب حرس الأولى) التي أنجبت له خلفه الملك خوفو (باني الهرم الأكبر)، تميز عهده بإنجازات معمارية استثنائية، وضع فيها الأسس التي ارتقت بالعمارة المصرية إلى مستويات غير مسبوقة. (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 7-972: 28-110: 10-909).
- (28) Margaret, Encyclopedia of ancient, P.378.
- (٢٩) ليلة، محمد كامل: النظم السياسية "الدولة والحكومة"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١م)، ص ٢٢.
- (٣٠) حسن، موسوعة مصر القديمة، ج ١، ص ٢٨٤.
- (٣١) النشار، مصطفى: الخطاب السياسي في مصر القديمة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ص ٣٧.
- (32) Margaret, Encyclopedia of ancient, P.378
- (33) CREASMAN, P. & WILKINSON, R.G.: Pharaoh's Land & Beyond: Ancient Egypt and Its Neighbors, (New York, Oxford University Press, 2017), p.85.
- (34) Ibid, P.378.

(35) Ibid, P.378.

(36) Maher, Heba : IN THE ANCIENT EGYPTIAN CIVILIZATION, (Egypt: Faculty of Arts, Mansoura University,2025), p.3.

(٣٧) يُعد الملك خوفو (٢٥٨٩-٢٥٦٦ ق.م) ثاني ملوك الأسرة الرابعة وأحد أبرز حكام مصر القديمة. اشتهر ببناء الهرم الأكبر في الجيزة، الذي يُمثل ذروة التطور في فن العمارة الهرمية بعد التطورات التي شهدتها عهد والده سنفرؤ. يظل الهرم الأكبر، بإرتفاعه الأصلي البالغ ١٤٦,٦ متراً (حوالي ١٣٨ متراً حالياً) والمكون من حوالي ٢,٣ مليون كتلة حجرية، أضخم بناء حجري في العالم القديم وأحد عجائب الدنيا السبع التي حافظت على مكانتها عبر التاريخ. (يُنظر: 18-111: 17-909: 6-846: The New Encyclopedia Britannica, 1839), p.2.

(38) CHAMPOLLION-FIGEAC, M.: L'UNIVERS HISTOIRE ET DESCRIPTION DE TOUS LES PEUPLE (EGYPTE ANCIENNE), (Paris: TYPOGRAPHIE DE FIRMIN-DIDOT ET C,1839), p.2.

(٣٩) James Henry Breasted : Ancient Records of Egypt: The first through the seventeenth dynasties, (New York :University of Illinois Press, 2001), P. 83–84

(٤٠) James Henry Breasted, Ancient Records of Egypt, pp.83–84.

(٤١) عزب، خالد، ومنصور، أيمن: الأهرامات المصرية "أسطورة البناء والواقع"، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠م)، ص٥٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٥٣.

(٤٣) يُعدُّ الملك (خفرع) (٢٥٥٨-٢٥٣٢ ق.م)، من أبرز حكام عصر الدولة القديمة في مصر وهو ابن الملك (خوفو) باني الهرم الأكبر، وصاحب الهرم الثاني في مجمع أهرامات الجيزة. تُنسب إليه أيضاً فكرة نحت تمثال أبي الهول الشهير بوصفه حارساً للمجمع الجنائز، ويبلغ ارتفاع هرم خفرع الأصلي نحو ١٤٣,٥ متراً، ويبلغ ارتفاعه الحالي حوالي ١٣٦,٥ متراً بسبب فقدان جزء من كسائه الحجري الخارجي، ويبدو هذا الهرم أعلى من هرم خوفو المجاور له، ورغم أن ارتفاعه الأصلي أقل، ويعزى ذلك إلى بنائه على هضبة صخرية أعلى من مستوى الأرض التي شُيد عليها هرم أبيه. (يُنظر: أديب، سمير: موسوعة الحضارة المصرية القديمة (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ٢٠٠٠م)، ص٤٠٦-٤٠٧).

(44) Thomas Schneider : Lexikon der Pharaonen (Düsseldorf: RM-Buch-und Medien-Vertrieb,& Albatros, 2002), p.163–164.

(45) Ibid, pp.163–164.

(٤٦) الملك منكورع (٢٥٣٢-٢٥٠٤ ق.م) ثالث ملوك الأسرة الرابعة وابن الملك (خفرع)، وصاحب الهرم الثالث في هضبة الجيزة، يبلغ ارتفاع هرمه الحالي نحو ٦٢ متراً (ارتفاعه الأصلي يُقدر بنحو ٦٥ متراً)، وبرغم من أن حجم هذا الهرم يعد أصغر نسبياً مقارنة بهرمي أبيه وجده، فإنه يشكل امتداداً لتقليد بناء الأهرامات الضخمة في عصر الدولة القديمة، ويمثل مرحلة متقدمة في تطور الفنون والنقوش والزخارف الجنائزية الملكية. (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 5-288: 5-746: 8-15:18-150).

(47) James Henry, Breast: ANCIENT RECORDS OF EGYPT, (New York: Charles Scribner's Sons, 1906), P.257.

(48) Ibid, P.257.

(49) The New Encyclopedia Britannica, 12-212:18-111.

(٥٠) مهران، الحضارة المصرية القديمة، ص١٣٩.

- (٥١) مهران، محمد بيومي: الثورة الاجتماعية الأولى في مصر الفرعونية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م)، ص ١٩٥-١٩٦.
- (٥٢) الملك منتوحتب الثاني (٢٠١٠-١٩٩٨ ق.م) أحد أبرز حكام عصر الدولة الوسطى، إذ نجح في إعادة توحيد البلاد بعد فترة من الاضطراب السياسي واللامركزية عصر الانتقال الأول، وهو ابن الملك (أننف الثالث). (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 3-925: 8-23: 8-113: 18-122: 18-147: 18-148).
- (٥٣) طيبة: إحدى أعظم مدن مصر القديمة وأكثرها حَرَمِيَّةً وقداًسةً. شَغَلَتْ دور العاصمة السياسية والدينية خلال عصور الدولة الوسطى والدولة الحديثة، وتُعرف اليوم باسم الأقصر. تقع في صعيد مصر (محافظة الأقصر) على ضفاف نهر النيل، وهو موقع منحها ميزة استراتيجية وتجارية فريدة. كانت المدينة المركز الرئيسي لعبادة الإله آمون-رع، الذي أصبح الإله الرسمي للإمبراطورية المصرية في عهد الدولة الحديثة، واحتوت على معبد الكرنك وهو مركز عبادة آمون-رع الرئيسي، وهو أضخم مجمع ديني بُني في مصر القديمة على الإطلاق، ومعبد الأقصر الذي كان رمزاً للسلطة الملكية وارتبط بإقامة الاحتفالات الدينية الكبرى، وأبرزها عيد (الأوبت). (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 1-188: 11-679: 18-112).
- (٥٤) Wolfram Grajetzki : The Middle Kingdom of Ancient Egypt: History, Archaeology and Society (BCP Egyptology), (U.K. Bristol Classical Press, 2006), P.19.
- (٥٥) إقليم أهناسيا (Heracleopolis Magna) ويُعرف باسم (حنس/حنسو - Hnes)، وتقع اليوم في محافظة بني سويف يقع في إقليم مصر الوسطى على الضفة الغربية لنهر النيل، كان يُعد حلقة وصل بين الصعيد والدلتا، مركز لعبادة الإله حرسافيس (Heryshef) وهو إله محلي صُوِّرَ على هيئة كبش، وكان يُعرف بـ(سيد الأرضين). (ينظر: The New Encyclopedia Britannica, 8-23: 18-112).
- (٥٦) Barry J. Kemp: Ancient Egypt: Anatomy of A Civilization, (London & New York, Routledge, 2006), p.437.
- (٥٧) Pascal Vernus ET Jean Yoyotte: Dictionnaire des pharaons, (Paris, Perrin, coll Tempus, 2004), p.347.
- (٥٨) Stewart, John: African States and Rulers (3 ed.). (London: Mcfarland, 2006), p.81.
- (٥٩) Hans Sheberg: Altägyptischen Geschichte (Mannheim: Rem Publishing, 2024), p.6-7
- (٦٠) Ibid, p.7
- (٦١) فيركوتير، جان: مصر القديمة، تر: ماهر جويجاتي، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م)، ص ٩٢.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ٩٢.
- (٦٣) Callender, cae: The Middle Kingdom Renaissance (c.2055–1650 BC), The Oxford History of Ancient Egypt. Oxford (New York: Oxford University Press, 2000), p.317.
- (٦٤) أديب، موسوعة الحضارة المصرية القديمة، ص ١٩١-١٩٢.
- (٦٥) Callender, The Middle Kingdom, p.317.
- (٦٦) Ibid, p.317.
- (٦٧) Ibid, p.317.

(٦٨) الملك (أمنمحات الأول) حكم حوالي (١٩٩١-١٩٦٢ ق.م) من الأسرة الثانية عشرة التي مثلت ذروة عصر الدولة

الوسطى، اتصف عهده بالحكمة والبراعة السياسية. (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 1-322:10-656:18-113

(٦٩) تُعد مدينة إت-تاوي (Itj-Tawy) العاصمة الجديدة التي أسسها الملك (أمنمحات الأول) من الأسرة الثانية عشرة حوالي عام ١٩٨٥ ق.م، ومقر الحكم والإدارة الرئيسي خلال عصر الدولة الوسطى. (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 18-113.

(70) Redford, Donald B.: Manetho: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt, (NEW YORK: Oxford: Oxford University Press, 2001), Vol.2, p.333-336.

(٧١) أبو بكر، الحضارة المصرية القديمة، ص ١١٨.

(٧٢) (سنوسرت الأول Senusret I) حكم حوالي (١٩٧١-١٩٢٦ ق.م) من أبرز حكام الأسرة الثانية عشرة في

عصر الدولة الوسطى، وقد حكم مصر لمدة تزيد عن أربعين عاماً، يُلقب في النصوص المصرية القديمة بلقب (سنوسرت عنخ مسو) الذي يعني (رجل القوة العظيمة) الإنجازات المعمارية والفنية للملك هو إنشاء تماثيل ضخمة في معبد الكرنك تعكس العظمة الملكية تشييد المسلة البيضاء الشهيرة في هليوبوليس، والإشراف على مشاريع معمارية ضخمة في مختلف أنحاء مصر. (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 6-746: 8-817: 10-656: 18-113).

(73) Stiebing, William H.: Ancient Near Eastern History & Culture (2nd ed.) (London: New York: Routledge, 2016), p.15.

(٧٤) حسن، موسوعة مصر القديمة، ج ٣، ص ٢٠٥.

(٧٥) أبو بكر، الحضارة المصرية القديمة، ص ١٢٠.

(76) Grajetzki, W.: The Middle Kingdom of Ancient Egypt: History, Archaeology and Society, (London: Duckworth, 2006), p.36.

(٧٧) أديب، موسوعة الحضارة المصرية القديمة، ص ١٠٧.

(٧٨) الهكسوس (Hyksos) هم مجموعة من القبائل دخلوا منطقة شرق الدلتا المصرية بشكل تدريجي خلال عصر

الاضمحلال الثاني (١٦٦٣-١٥٥٥ ق.م)، تمكنوا من تأسيس كيانات سياسية في شمال مصر، أبرزها الأسرة الخامسة عشرة من عاصمتهم أفاريس (تل الضبعة حالياً في محافظة الشرقية) اشتقاق التسمية يعود إلى الكلمة المصرية القديمة حَقَاو حَاسُوت (hq3w h3swt) التي تعني (حكام الأراضي الأجنبية)، والتي حُرِفَتْ لاحقاً في النصوص اليونانية إلى "Hyksos". (يُنظر: The New Encyclopedia Britannica, 1-197: 6-197: 6-746: 7-1042: 10-358: 10-643: 22-894.

(٧٩) مدينة أفاريس العاصمة السياسية والإدارية للهكسوس خلال عصر الانتقال الثاني تقع في شرق دلتا النيل، بالقرب من موقع تل الضبعة الحالي في محافظة الشرقية، وقد مثل موقعها نقطة إستراتيجية مهمة ربط بين

مصر وسورية القديمة، وسيطر على طرق التجارة الرئيسة بين البحر المتوسط والمناطق الداخلية، مما منح الهكسوس تفوق اقتصادي وعسكري، اتخذ الهكسوس من أفاريس عاصمة لحكمهم في شمال مصر، فكانت مركز لإدارة شؤون الدولة، ونقطة انطلاق للحملات العسكرية، وحصن دفاعي يحمي حدودهم الشرقية، وتميزت المدينة بثقافة هجين، جمعت بين العناصر المصرية والشرقية، وهو ما تُظهره الآثار المكتشفة في الموقع من أسلحة وأدوات وفنون معمارية تعكس الطابع الآسيوي إلى جانب المؤثرات المصرية المحلي، ولا تزال أعمال التنقيب

الأثري في تل الضبعة تكشف النقاب عن طبقات متعددة من التاريخ، وتُجسد مراحل الوجود الهكسوسي وتأثيرهم الذي انتهى بحملات التحرير المصرية بقيادة (أحمس الأول)، الذي استعاد الوحدة السياسية لمصر وطرده الهكسوس، منهياً حقبة مهمة من تاريخ البلاد. (ينظر: The New Encyclopedia Britannica, 9-277).^(٨٠) أديب، موسوعة الحضارة المصرية القديمة، ص ١٠٧.

⁽⁸¹⁾ Grajetzki, W.: The Middle Kingdom of Ancient Egypt: History, Archaeology and Society, (London: Duckworth, 2006), p.36.

المصادر والمراجع:

أولاً : المصادر العربية

١. أديب، سمير، موسوعة الحضارة المصرية القديمة (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ٢٠٠٠م)، ص ٤٠٦-٤٠٧).
٢. حسن، سليم، موسوعة مصر القديمة "في مدينة مصر وثقافتها في الدولة القديمة والعهد الإهناسي"، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٠م).
٣. ديورانت، ول، قصة الحضارة، ترجمة: زكي نجيب محمود، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨ م).
٤. السمنودي، مانيتون، الجيبانا "أسفار التكوين المصرية"، ترجمة: علي علي الألفي، (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).
٥. شنودة، زكي، موسوعة تاريخ الأقباط والمسيحية، (القاهرة: مطبعة أطلس، ١٩٦٦م).
٦. عزب، خالد، ومنصور، أيمن: الأهرامات المصرية "أسطورة البناء والواقع"، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠م).
٧. فخري، أحمد، مصر الفرعونية، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٢م).
٨. فيركوتير، جان، مصر القديمة، ترجمة: ماهر جويجاتي، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م).
٩. ليلة، محمد كامل، النظم السياسية "الدولة والحكومة"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١م).
١٠. مختار، محمد جمال الدين، الحضارة المصرية القديمة "العصر الفرعوني: لمحة في تاريخ مصر السياسي والحضاري"، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، بلا.ت).
١١. مهران، محمد بيومي، الثورة الاجتماعية الأولى في مصر الفرعونية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م).
١٢. _____، الحضارة المصرية القديمة "الحالة الاجتماعية والسياسية والعسكرية والقضائية والدينية"، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م).
١٣. النشار، مصطفى، الخطاب السياسي في مصر القديمة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م).
١٤. هيردوت، هيردوت يتحدث عن مصر، تحقيق: محمد صقر خفاجة، (القاهرة: دار القلم، ١٩٩٦م).

ثانياً: المصادر الأجنبية.

15. Baker, Rosalie; Baker, Charles: Ancient Egyptians: People of the Pyramids (USA: Oxford University Press, 2001).
16. Barry J. Kemp: Ancient Egypt: Anatomy of A Civilization, (London& New York, Routledge, 2006).
17. Callender, cae: The Middle Kingdom Renaissance (c.2055–1650 BC), The Oxford History of Ancient Egypt. Oxford (New York: Oxford University Press, 2000),
18. CHAMPOLLION-FIGEAC, M.: L'UNIVERS HISTOIRE ET DESCRIPTION DE TOUS LES PEUPLE (EGYPTE ANCIENNE), (Paris: TYPOGRAPHIE DE FIRMIN-DIDOT ET C, 1839).
19. CREASMAN, P. & WILKINSON, R.G.: Pharaoh's Land & Beyond: Ancient Egypt and Its Neighbors, (New York, Oxford University Press, 2017).
20. Grajetzki, W.: The Middle Kingdom of Ancient Egypt: History, Archaeology and Society, (London: Duckworth, 2006).
21. Hans Sheberg: Altägyptischen Geschichte(Mannheim: Rem Publishing,2024),
22. James Henry Breasted : Ancient Records of Egypt: The first through the seventeenth dynasties, (New York :University of Illinois Press, 2001) .
23. James Henry, Breast: ANCIENT RECORDS OF EGYPT, (New York: Charles Scribner's Sons, 1906).
24. Kahl, J: “Old Kingdom: Third Dynasty”, In Redford, Donald (ed.) the Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt, (London: Oxford University Press, 2000).
25. Maher, Heba : IN THE ANCIENT EGYPTIAN CIVILIZATION, (Egypt: Faculty of Arts, Mansoura University, 2025).
26. Manetho : Fr. 6, 7a, 7b. Text and translation in Manetho, translated by W.G. Waddell (Cambridge: Harvard University, 1940).
27. Margaret R. Bunson: Encyclopedia of ancient Egypt (U.S. Margaret R. Bunson, 2002).
28. Pascal Vernus ET Jean Yoyotte: Dictionnaire des pharaons, (Paris, Perrin, coll Tempus, 2004),
29. Redford, Donald B.: Manetho: The Oxford Encyclopedia of Ancient Egypt, (NEW YORK: Oxford: Oxford University Press, 2001).
30. Samuel Sharpe: The Early History of Egypt in Herodotus and Manetho, (London: Edward Nixon, 1836).
31. Serena Love: Questioning the Location of the Old Kingdom Capital of Memphis, Egypt, (U.S: The Institute of Archaeology, 2003).
32. Spalinger, Anthony John: War in ancient Egypt: the New Kingdom,(Malden, MA : Blackwell Pub:2005).
33. Stewart, John: African States and Rulers (3 Ed.) (London: Mcfarland, 2006).
34. Stiebing, William H.: Ancient Near Eastern History and Culture, (London; New York: Routledge, 2016).

-
35. The New Encyclopedia Britannica, 15 Ed, (New York: Encyclopedia Britannica Management, 1998).
 36. The New Encyclopedia Britannica, 5-746: 6-76: 6-241:6-408:8-1026:9-969:10-660: 18-112:24-107
 37. Thomas Schneider: Lexikon der Pharaonen (Düsseldorf: RM-Buch- und Medien-Vertrieb, and Albatros, 2002).
 38. Wolfram Grajetzki: The Middle Kingdom of Ancient Egypt: History, Archaeology and Society (BCP Egyptology), (U.K. Bristol Classical Press, 2006).